الأمم المتحدة S/PV.7197

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٩٧**

الاثنين، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إليتشوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد أوياراثابال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد بلِس
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد يانوس
	الصين	السيد جيانغ هوا
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير الرابع والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2014/342)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير الرابع والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2014/342).

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة عائشة مينداود، الممثل الخاصة للأمين العام، ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/342، التي تتضمن التقرير الرابع والثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مينداود.

السيدة مينداود (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبته هذا الصباح ولعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار (S/2014/342)، المؤرخ ١٥ أيار/مايو، وموافاتكم بمعلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة في البلد.

لقد شرعت كوت ديفوار في السير في الطريق المؤدي إلى الاستقرار المستدام. وقد تحقق نمو اقتصادي كبير. وتشهد الهياكل الأساسية تطورا سريعا، في حين تزداد الاستثمارات الخاصة، جراء توفر البيئة المناسبة والمشجعة للغاية للأعمال التجارية، التي تجد التشجيع من قبل حكومة الرئيس الحسن واتارا. وبفضل هذه التطورات الاقتصادية الإيجابية وزيادة الحد الأدنى للأجور، فقد بدأ الشعب الإيفواري يجني عائدات السلام.

وكما يؤكد التقرير المعروض على المجلس، فقد اكتسبت عملية المصالحة زخما جديدا مع تمديد ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في شباط/فبراير. وواصلت اللجنة جلسات الاستماع العلنية في جميع أنحاء البلد بهدف الاستماع إلى ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ شخص، قبل انتهاء ولايتها في أيلول/سبتمبر. والآمال معقودة على عمل هذه اللجنة التي ستقدم توصيات إلى الحكومة بشأن التعويضات واتخاذ التدابير الأخرى ذات الصلة بضحايا الأزمة والرامية إلى تعزيز عملية المصالحة.

وفي سياق الجهود الجارية من أجل تعزيز المصالحة والتماسك الوطني، لا يزال الرئيس واتارا في اتصال مع العناصر المرتبطة بالنظام السابق، مع التشديد على أن لجميع الإيفواريين الحق في الاضطلاع بدور إيجابي في مستقبل البلد. وبناء على طلبه، عاد العديد من المئات من الأشخاص الذين غادروا طوعا، بمن في ذلك كبار المسؤولين في حكومة الرئيس السابق لوران غباغبو، إلى كوت ديفوار. وما تزال حكومة الرئيس واتارا تواصل أيضا تنفيذ إجراءات فعالة ترمي إلى الحد من التوترات مع الحزب الحاكم السابق – الجبهة الشعبية الإيفوارية – عن طريق الإفراج بالكفالة عن الأشخاص الذين لا يزالون محتجزين، وإلغاء قرار تجميد الحسابات المصرفية للشركاء في النظام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، تم التخلي عن العديد من المنازل المملوكة للعناصر المرتبطة بالرئيس السابق وأصبحت تحت سيطرة القوات الجمهورية لكوت ديفوار منذ الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وأعيدت إلى مالكيها.

ولا تزال عملية تعزيز الحوار بين الحكومة والمعارضة السياسية تواجه الكثير من التحديات. وكما يؤكد التقرير

المعروض على المجلس، فقد توقفت الجبهة الشعبية الإيفوارية عن المشاركة في الحوار مع الحكومة في نيسان/أبريل استنادا إلى قرار اتخذته السلطات بإحالة زعيم الوطنيين الفتيان، شارل بلي غودي، إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. ودعت الجبهة الشعبية الإيفوارية أيضا مقاتليها إلى عدم المشاركة في العمليات الوطنية، مثل جلسات الاستماع العامة للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، والتعداد السكاني الجاري حاليا.

ومع ذلك، فإن من دواعي سروري أن أفيد بأن تقدما كبيرا قد أحرز في الحوار السياسي، بما في ذلك في المناقشات الرامية إلى تحديد ووضع قائمة بالأشخاص المحتجزين من الشركاء في النظام السابق، والحسابات المصرفية المجمدة، عبر الاتفاق المتبادل بين الأطراف المعنية.

استؤنف الحوار الرسمي بين الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية في ٢٢ أيار/مايو. وعقب استئناف الحوار صدر بيانٌ مشترك أعلنت فيه الحكومة الإفراج المؤقت عن ١٥٠ شخصا من المقربين من النظام السابق. وعلى الرغم من أن استئناف الحوار يعد تطورا إيجابيا جدا، فقد أعربت بعض منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان عن قلقها من أن قرار الإفراج عن المحتجزين في أعقاب المناقشات السياسية قد يكون مؤشرا على عدم الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية.

وبدأ يلوح في الأفق موعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والبيئة السياسية عرضة للتقلب. أعلن أربعة من الشخصيات، من بينهم الرئيس واتارا، ترشحهم، وتجري عملية وضع الإطار القانوني لإجراء الانتخابات. في ٢٠ أيار/مايو، أقرت الجمعية الوطنية مشروع قانون يعدل تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، وهي تضم الآن مفوضاً ١٧ يمثلون رئيس الجمهورية، ورئيس الجمعية الوطنية، والائتلاف الحاكم، والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني. ومن المهم ملاحظة أن أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة أنفسهم يقومون بدورهم بانتخاب رئيس اللجنة. لقد أعربت عدة أحزاب معارضة عن تحفظاتها إزاء تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، وفي سياق مواصلة هذه العملية، من الأهمية بمكان أن تعمل جميع الأطراف معا من أجل الاتفاق على قواعد وإجراءات عمل اللجنة، فضلا عن التدابير الضرورية لضمان الطابع الشفاف والشامل للعملية الانتخابية.

تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لنجاح عملية المصالحة الوطنية. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير فورية الغاية منها وضع حد للإفلات من العقاب بتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. وقد اتخذت خطوات هامة في ذلك الاتجاه، تمثلت، على سبيل المثال، في تمديد وتعزيز ولاية الوحدة الخاصة المسؤولة عن التحقيق في أعمال العنف بعد الانتخابات بطريقة منصفة ونزيهة. ولا تزال هناك تحديات، ألا أن الحكومة ما فتئت تعمل على التصدي لها، بخاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة، ومشكلة والصيادين التقليديين (الدوزو)، والقوات الجمهورية لكوت ديفوار.

وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية قد تحسنت بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠١١، فإن السطو المسلح، واللصوصية، والأنشطة الإجرامية الأخرى لا تزال تسهم في زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء البلد. ولا تزال هناك تحديات كبيرة في غرب البلد، حيث ما زال لدى بعض الناس مطالبات تتعلق بحيازة الأراضي والجنسية، وهي من المسائل ذات الصلة بالأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية. الشرطة والدرك الوطنيان غير منتشرين بالقدر الكافي، أو لا يملكان المعدات اللازمة للمحافظة على النظام وإنفاذ القانون في العديد من المجتمعات المحلية في غرب البلد. وألحق بعض الأفراد التابعين للقوات الجمهورية لكوت ديفوارو المسؤولين عن كفالة الأمن في تلك المناطق الضرر بشرعيتهم بما ارتكبوه من أعمال الابتزاز والسطو المسلح بحق نفس المواطنين الذين يفترض أن يوفروا لهم الحماية.

وفي الوقت نفسه، هناك التزام قوي من جانب السلطات العليا في الحكومة بتعزيز إصلاح قطاع الأمن. ومع ذلك، فإن انعدام ثقة بعض الناس في المؤسسات الأمنية الوطنية يحد من إمكانيات الرقابة الديمقراطية الفعالة على القطاع، الأمر الذي يشكل خطرا على توطيد الاستقرار في البلد. في العديد من المناطق، يقوم الدوزو، وهم من الصيادين التقليديين، بمهام أمنية، ولكنهم في أحيان كثيرة يرتكبون أعمالاً تنتهك حقوق الإنسان. وما برحت الحكومة تشجع الدوزو على العودة إلى أنشطتهم التقليدية، وتعمل على إنشاء إطار قانوني ملائم لإدارة المسألة. يتطلب إحلال الأمن العام في جميع أنحاء البلد، وهو يمثل أولوية عاجلة، إحراز تقدم كبير في ميدان التأهيل المهني لقوات الدفاع والأمن من خلال إصلاحات تهدف إلى تعزيز شرعيتها وفعاليتها، مع الاهتمام بمشاركة المرأة في المؤسسات الأمنية.

حدد الرئيس واتارا هدفاً طموحاً لحكومته الهدف يتمثل في نزع سلاح جميع المقاتلين السابقين قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد تحقق تقدم كبير؛ فحتى الآن تلقى ٣٠ ألفا من جملة ٧٠ ألفاً من المقاتلين السابقين دعما من الحكومة أو من الأمم المتحدة من أجل إعادة إدماجهم. وبدعم إضافي من الجهات الشريكة الأخرى، ينبغي أن تكون الحكومة قادرة على تحقيق الهدف المتمثل في الانتهاء من العملية الشاملة لنزع السلاح من خلال إتاحة فرصة إعادة الاندماج لجميع المقاتلين السابقين قبل الانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠١٥.

بعد عام اتسم بهدوء عام في المناطق الحدودية مع ليبريا، وقع هجومان على موقعين تابعين للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في غرب البلد. وخلال الهجوم الأخير، طرد المهاجمون القوات الجمهورية من قرية اسمها فيت، مما عرض السكان لوحشية لا توصف. تدخلت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فورا، وتبادلت إطلاق النار مع المهاجمين، وأجلتهم من القرية وأفرجت عن الناس. لكن قبل ذلك، كان المهاجمون قد قتلوا وشوهوا ثلاثة جنود و ١٠ من المدنيين، من بينهم طفلان. ومن دواعي فخري أن أقول إن قواتنا استجابت ببسالة، حتى وهي تتعرض مباشرة لنيران العدو، ما يدل على التزامها القوي بحماية المدنيين.

ونقوم بالتحقيق في الهجوم لتحديد هل دخل الجناة الأراضي الإيفوارية عبر الحدود الليبرية. من المهم معرفة المزيد عن هوية المهاجمين ودوافعهم حتى يتسنى منع هذه الهجمات في المستقبل. ويشير تقييمنا الأولي إلى أن هذه الهجمات تبرز، من جهة، الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتبرز من جهة أخرى، أهمية أن يكون لكوت ديفوار قوات أمن تتمتع بالمهنية والقدرة على حماية السكان المدنيين.

ونعمل أيضا على تعزيز تعاوننا مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونحن على وشك وضع اللمسات الأخيرة على إطار استراتيجي جديد. ومن بين أولوياتنا، من أجل دعم جميع شركائنا الوطنيين، النظر في الكيفية التي نسهم بها في تعزيز القدرات الوطنية لتأمين الحدود بشكل أفضل. ويسهم تعزيز التعاون الأمني بين الحكومتين إلى حد كبير في تحسين الأمن في المناطق الحدودية. وفي ذلك الصدد، من المهم بنفس القدر تشجيع الجهود المبذولة من أجل تمكين المجتمعات المحلية، وإشراك الزعماء التقليديين، والشباب والنساء في المبادرات الرامية إلى تعزيز الاستقرار، في ضوء العلاقات الأسرية والتاريخية الوثيقة بين السكان الذين يعيشون على جانبي الحدود. ونحض أيضا على تنفيذ الإستراتيجية الأمنية العابرة للحدود التي وضعها اتحاد نهر مانو وأقرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإعادة هيكلة عنصرها العسكري، وعززت وجودها في الغرب وفي المناطق الشديدة الخطورة الأخرى، وذلك بناء على طلب مجلس الأمن. ومنذ نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصبحت

المؤسسات الأمنية الوطنية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أمن كبار المسؤولين الحكوميين، والشخصيات السياسية الأخرى. في نهاية أيار/مايو، أكملنا سحب ٧٠٠ ١ فردا، عملا بالقرار ٢١١٢ (٢٠١٣). وقد تسنى إجراء هذه التخفيضات في الأفراد العسكريين بفضل التقدم الكبير المحرز، الأمر الذي نرحب به. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥ ستكون خطوة مهمة للبلد، وستجري في بيئة حساسة.

ولذلك فمن الأهمية بمكان، على نحو ما أوصى به الأمين العام، أن نعتمد نهجا حذرا في ما يتعلق بالتخفيض المقرر لقوام القوة. ومع ذلك، فإننا نسعى إلى تحقيق المزيد بموارد أقل. وبالتالي، نعتقد أنه سيكون من الممكن تماما تنفيذ ولايتنا فيما نجري تخفيضا آخر في عدد القوات بواقع ١٠٠ ١ فرد.

ورؤيتنا بخصوص استخدام الأفراد النظاميين التابعين لنا أثناء فترة الانتخابات تقوم على أساس مفهوم التنقل الجديد للعمليات، والذي يهدف إلى تعزيز قدرة قواتنا المقاتلة. ومفتاح تنفيذ المفهوم الجديد للعمليات سيتمثل في إنشاء قوة للرد السريع داخل عملية الأمم المتحدة، والتي ستساعدنا على سد الفجوة في بعض مناطق البلد التي لا يتوافر فيها وجود عسكري دائم. والتنقل، بما في ذلك القدرة على نشر طائرات عمودية، أمر ضروري لنجاح هذا المشروع. وفي أيار/مايو، نظمت عملية الأمم المتحدة سلسلة من التدريبات العسكرية استهدفت تطوير القدرة على الاستجابة، في غضون ١٢ ساعة، لأي حالة طارئة في أي مكان من كوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شرطة الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع الشركاء الوطنيين من أجل إيجاد السبل الكفيلة بدعم وضع الأولويات الاستراتيجية الرئيسية مثل عمليات الفحص الأمني لأفراد الشرطة والدرك الوطنيين وتدريبهم وتوجيههم. والهدف من ذلك هو إعدادهم لاستئناف القيام بدورهم التقليدي في حفظ الأمن وتعزيز سيادة القانون في كوت ديفوار.

لا يزال أحد الشواغل الرئيسية لعملية الأمم المتحدة يتمثل في استعادة الثقة بين الشعب الإيفواري وقوات الأمن من أجل التوصل إلى سلام دائم. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب على قوات الأمن أن تستوفي معايير موحدة من حيث الكفاءة المهنية والأخلاقيات. وقوات الشرطة التابعة لنا ستواصل توفير دعم احتياطي لسلطات إنفاذ القانون الوطنية، وهو دور شديد الأهمية في بعض مناطق البلد التي لا يتوافر فيها وجود عسكري وفي أثناء الفترة الانتخابية.

إن حفظ السلام شراكة فريدة، وهو جهد تعاوني في سبيل السلام. وأود في الختام أن أعرب عن امتناني الصادق على الشراكة الفعالة التي أرسيناها. فالمجلس والأمانة العامة وعملية الأمم المتحدة وقواتنا والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة وفريق الأمم المتحدة القطري، يعملون جميعا بشكل وثيق مع شعب وحكومة كوت ديفوار، ونحن ندعمهما في جهودهما الرامية إلى إحلال السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة مينداودو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي، يسرني أن أعرب لكم عن خالص التهنئة بمناسبة تولي بلدكم العظيم، الاتحاد الروسي، رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه.

يحيط وفد بلدي علما بالتقرير الممتاز المقدم من الأمين العام (S/2014/342)، المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، ويشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في كوت ديفوار، السيدة عائشتو مينداودو، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في كوت ديفوار. ولا بد لي من القول إن وفد بلدي يشاطرها تماما رأيها الذي عبرت عنه للتو بشأن الحالة في كوت ديفوار، وأود في هذه المرحلة أن أدلي ببعض الملاحظات الوجيزة لدعم وجهة النظر المشتركة هذه.

ألاحظ مع الارتياح التعاون النموذجي الذي تتسم به العلاقات بين بلدي والأمم المتحدة، ولا سيما من خلال تواجد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأرحب به. وعلى وجه الخصوص، يرجع التقدم الملحوظ الذي شهدته كوت ديفوار منذ انتهاء الأزمة التي مرت بها إلى مدى تميز تلك العلاقات. وفي الواقع، نلاحظ أن عملية الأمم المتحدة لا تألو جهدا في دعم كوت ديفوار في مختلف مشاريعها للتعمير في مرحلة ما بعد الأزمة.

وفي ما يتعلق بالأمن، لا تزال الحالة مستقرة بوجه عام وهناك تسارع في إصلاح القطاع الأمني، وكذلك في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأدى ذلك، في ١ أيار/مايو، وحسبما ورد في التقرير، إلى نزع سلاح وتسريح ٥٩٠ ٢٢ من المقاتلين السابقين.

والحوار السياسي مستمر ويجري حاليا بطريقة مسؤولة. وفي هذا الصدد، ثبت أن جهود التيسير التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام، ذات قيمة كبيرة جدا. فقد أعيد إطلاق عملية المصالحة الوطنية بنجاح في أعقاب تجديد ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن النمو يتزايد وتعتزم الحكومة التركيز على مكافحة الفقر من أجل جعل النمو الاقتصادي أكثر شمولا. ويسعدنا أن يكون بوسعنا التأكيد على أن النتائج الجيدة التي تحققت في مختلف المجالات والتي يرد ذكرها في تقرير الأمين العام هي نتيجة للتعاون النموذجي.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على أن التعاون البناء لحكومة بلدي مع مجلس الأمن قد أدى، بعد استعراض اتسم بالشفافية لنظام الجزاءات في كوت ديفوار، إلى رفع الحظر المفروض على الماس المنتج في كوت ديفوار والرفع الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة، وفقا للقرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) المتخذ في ٢٩ نيسان/أبريل.

وتدعم جميع هذه التطورات الإيجابية عودة الوضع الطبيعي والاستقرار في كوت ديفوار. ولذلك السبب، يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا خطة التخفيض التدريجي للوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة، على النحو المقترح في الفقرات ذات الصلة من تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة. ومن الواضح أنه، في ضوء كل هذه التطورات، لا يزال التحدي الرئيسي يتمثل في توطيد استقرار الحالة الأمنية، لا سيما بالنظر إلى الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، فإن رئيس الجمهورية، فخامة الرئيس الحسن واتارا، وحكومته يركزان كل الجهود اللازمة على كفالة إجراء الانتخابات في جو يسوده السلام من أجل ضمان الاستقرار الدائم في كوت ديفوار.

وفي الختام، وبالنظر إلى كل ما سبق، أود أن أعلن تأييد وفد بلدي لتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة واهتمامه الكبير بمشروع إنشاء قوة إقليمية للرد السريع، على النحو المذكور في الفقرات ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من تقرير الأمين العام، ويؤيد تنفيذه بصورة فعالة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون على القائمة.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.